● أخبار قصيرة

إيران تصدّر ٥٠٠ طن من المحفزات إلى روسيا

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لصناعة الكيماويات، إن إيران قامت بتصدير ٥٠٠ طن من المحفز إلى روسيا خلال العام الإيراني الماضي.

وقال مرتضى شهميرزائي: منذ أبريل ٢٠٢٢، انتهت مفاوضاتنا الدبلوماسية مع روسيا، وفي العام الماضي قمنا بتصدير ٥٠٠ طن من المحفز إلى روسيا. وأضاف شهميرزائي في مؤتمر «نقل التكنولوجيا وتوطين المحفزات في التكرير والبتروكيماويات والغاز»: إنه كان هناك تعاون جيد بين الشركات الإيرانية والروسية في العامين الماضيين.

وقال شهميرزائي: إحدى القضايا المهمة التي تم متابعتها في الحكومة الثالثة عشرة تجنب بيع المواد الخام والاستفادة القصوى من الموارد الوطنية، حيث انه في صناعات النفط والغاز تعتبر فئة المحفزات هي القوة الدافعة للوحدات، وفي الصناعات البتروكيماوية نحتاج إلى جميع أنواع المحفزات في جميع الوحدات.

وذكر الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لصناعة الكيماويات: إنه بعد ذلك بدأت بعض الشركات المصنعة للمحفزات المعروفة في العمل وتم تشكيل تعاون وثيق وتم إنشاء أول مركز للمحفزات بمشاركة جامعة أميركبير باعتبارها مالكة الموارد الهيدروكربونية. وشدد: يجب علينا الاستفادة القصوى من الموارد الهيدروكربونية؛ لكن اليوم، على الرغم من كل العقوبات، لدينا ١٨ مجمعاً بتروكيميائياً، وقدرتنا الإنتاجية من المنتجات البتروكيماوية تتجاوز ١٠٠ مليون طن.

الاستثمارات الأفغانية في إيران تبلغ ٣ مليارات دولار

شدد رئيس الغرفة المشتركة بين إيران وأفغانستان على الاستفادة من الشركات الخاصة في مجال التجارة مع أفغانستان وأنشطة الغرفة المشتركة بين البلدين، قائلاً: إن أكثر من ٥٠٪ من الشركات الأجنبية المسجلة في إيران مملوكة للأفغان ولديها أكثر من ثلاثة مليارات دولار من رأس المال في إيران.

وأضاف محمود سيادت: سيكون لدينا حضور نشط في الغرفة المشتركة كداعم ومنشئ ومنسق؛ لكن منظمات القطاع الخاص ستكون المنفذة والمتابعة للملفات.

وتابع: الجهة الوحيدة التابعة للقطاع الخاص في أفغانستان هي الغرفة المشتركة؛ وبطبيعة الحال، نحن نتفاعل أكثر مع التجار الأفغان.

وواصل رئيس الغرفة المشتركة بين إيران وأفغانستان: المهاجرون الأجانب الوحيدون المتواجدون على نطاق واسع في إيران هم الأفغان. كما أن معظم المستثمرين الأجانب في إيران هم أفغان أيضاً.

ووفقاً لقول الكوزي، نائب غرفة التجارة والصناعة الأفغانية، فان الناشطين الاقتصاديين الأفغان لديهم أكثر من ثلاثة مليارات دولار من رأس المال في إيران. وشدد سيادت على دعم الناشطين الاقتصاديين في أفغانستان واستخدام قوتهم من أجل الازدهار الاقتصادي لإيران وأفغانستان، ورأى أنه ينبغي متابعة تنظيم التواصل للأفغان وحل مشاكلهم في إيران.

مسؤول: ارتفع الطلب على الترانزيت من إقليم كردستان العراق بشكل كبير

رئيس غرفة التجارة الإيرانية:

الغرف المشتركة تلعب دوراً مهماً في تطوير الصادرات والعلاقات التجارية

الوفاق/ وكالات

قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية: إن عدم إمكانية الاستفادة من خدمات النظام المصرفي العراقية ترفع من أسعار منتجات إيران التصديرية بنسبة ٢٠-٢٥٪، محذراً أنه في حال استمرت مشاكل تحويل الأموال على هذا النحو، فلن تتمكن إيران من التواجد في السوق العراقية خلال الأشهر المقبلة.

وقال صمد حسن زاده، الأربعاء الماضي، في اجتماع مجلس رؤساء الغرف المشتركة: في ظل الوضع الحالي للاقتصاد الإيراني تلعب الغرف المشتركة دوراً مهماً في تطوير الصادرات والعلاقات التجارية مع الدول الأجنبية. وأضاف: بفضل علاقاتها الجيدة، تمكنت الغرف المشتركة من حل بعض مشاكل التجار الإيرانيين، بما في ذلك مشاكل إصدار تأشيرات العمل، وجعل مسار التجارة الخارجية أكثر سلاسة.

وذكر حسن زاده: إنه يتم إجراء دراسات لمواءمة برامج الغرف المشتركة وتحسين أدائها، موضحاً: إن مجلس إدارة غرفة إيران قيد دراسة المطالب الرئيسية للغرف المشتركة، بما في ذلك عضوية عدد من ممثليها في وفود غرفة إيران، وتسليم الأمور المتعلقة بإرسال وقبول الوفود وحضور المعارض الأجنبية للغرف المشتركة، ومراجعة معايير تصنيف الغرف المشتركة، وتقديم المساعدة المالية للغرفة من الغرف المشتركة بناء على التصنيف الجديد، وما إلى ذلك.

وشدد رئيس غرفة التجارة على أن هذه المقترحات تم الاتفاق عليها في غرفة إيران ونريد أن نقف إلى جانب الغرف المشتركة، وقال: نحن مصممون على تطوير أكبر عدد ممكن من الغرف المشتركة. وأضاف: أعتقد أنه مع انتخاب الرئيس الجديد واهتمامه بالتواصل مع القطاع الخاص، ظهرت الآن فرصة جيدة لتعاون الغرفة والغرف المشتركة مع الحكومة، وهو ما ينبغي استغلاله. وفي معرض إشارته إلى أن ثلث صادرات إيران تذهب إلى العراق، أكد: قد نفقد السوق العراقية بسبب المشاكل التجارية بين إيران والعراق. وشدد على «ضرورة تدخل الغرف المشتركة في التجارة بين البلدين وتهيئة الظروف حتى نتمكن من العمل بشكل تعاوني في أسواقها».

تقليل المسافة بين الغرف المشتركة

بدوره، أشار النائب الدولي لغرفة إيران التجارية، حامد عسكري، إلى الاجتماعات التي تعقدها لجنة التخطيط مع رؤساء الغرف المشتركة، وقال: تصب جهودنا على تقليل المسافة بين الغرف المشتركة والغرفة الإيرانية قدر الإمكان. وأكد حامد عسكري: لحسن الحظ، هذا العام، وبدعم من مجلس الإدارة، تضاعفت ميزانية الغرف المشتركة أربع مرات في العام الماضي، وهو ما سيكون خبراً جيداً لهذه الغرف.

كما رأى أمين الغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية، جهانبخش سنجابي، أن هناك العديد من الأعمال الموازية المتعلقة بواجبات الغرف المشتركة من قبل المنظمات والغرف في جميع أنحاء البلاد، والتي تحتاج إلى التحقيق والتخطيط.

وقالت أمينة الغرفة المشتركة الإيرانية - البرازيلية، هاجر نظامي: يجب على النائب الدولي للغرفة الإيرانية أن يحاول الحصول على مقعد في اللجان الاقتصادية المشتركة.

إزدياد طلب الترانزيت من إقليم كردستان

في سياق آخر، كشف نائب وزير الطرق الإيراني عن نمو كبير في الطلب على الترانزيت من إقليم كردستان العراق، مضيفاً: إن هذا الأمر دفعنا لإحداث الإمكانيات اللازمة بشكل فوري لتلبية الطلب على هذا الكم من الترانزيت.

وقال جليلي إسلامي: لقد ارتفع الطلب على الترانزيت من إقليم كردستان العراق بشكل كبير، ودفعنا هذا الأمر لإحداث الإمكانيات اللازمة بشكل فوري لتلبية الطلب على هذا الكم من الترانزيت حيث تم نقل النفط عبر ميناء الإمام الخميني(رض) وبخطوط أنابيب جديدة في ميناء الإمام وجزيرة نكين، وبالطبع يمكننا زيادة هذه القدرة مرة أخرى. وأشار إسلامي إلى كمية السلع الأساسية التي تدخل موانئ البلاد، وصرح: منذ بداية العام الجاري (٢٠ مارس ٢٠٢٤) وحتى اليومين الماضيين تم تفريغ وتحميل ٧ ملايين طن من السلع الأساسية في موانئ البلاد، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية بلغت كمية التفريغ والتحميل في الموانئ في المتوسط ٢٥ إلى ٢٦ مليون طن كل عام.

وأردف: تبلغ السلع الأساسية المتوفرة في الموانئ حالياً نحو ٣/٩ مليون طن، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمستودعات أكثر من ضعف هذا العدد، ونحن مسؤولون عن أي نوع من المدخلات وكمية البضائع المدخلة تساوي المخرجات. وذكر: إن حجم الترانزيت في القطاع البحري خلال الأشهر الثلاثة الماضية بلغ نحو ٤ ملايين طن بنمو نسبته ٤٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

رغم التخلف عن سداد مستحقات شحنات سابقة

العراق يقرر مواصلة إرسال شحنات الوقود إلى لبنان

قرر العراق مواصلة إرسال شحنات الوقود إلى لبنان رغم التخلف عن سداد مستحقات شحنات سابقة.

وقال مسؤول عراقي بارز في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العاصمة بغداد، الخميس، إن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أوعز بمواصلة إرسال شحنات الوقود إلى لبنان لأغراض تشغيل محطات الكهرباء في البلاد، مراعاة للأوضاع التي يمر بها لبنان، وذلك بعد يومين من معلومات أكدت تعليق شركة النفط العراقية القابضة «سومو» شحنات الفيول بسبب عدم سداد الجانب اللبناني مستحقات مترتبة عن شحنات سابقة. ووقع العراق ولبنان، في ٢٤ يوليو/ تموز العام ٢٠٢١، أول اتفاق يقضي بتقديم بغداد مليون طن من زيت الوقود الثقيل على أن يكون السداد بالخدمات والسلع. وجاء هذا الاتفاق بسبب ما يعانيه لبنان من أوضاع اقتصادية صعبة وصفها البنك الدولي بأنها من أعمق حالات الكساد في التاريخ الحديث، وهو ما يهدد استقراره؛ لكن الاتفاق جرى تعديله عام ٢٠٢٢ لتكون الكمية مليونا ونصف مليون طن بدلاً من مليون طن، من دون أي تغيير في الجزء المتعلق بما سيحصل عليه العراق مقابل النفط، والذي نص على حصول العراق على خدمات صحية ومنتجات زراعية وجوانب أخرى يجري تقييمها مقابل النفط؛ لكن العراق لم يعلن عن تسلمه أياً من تلك المستحقات سواء بشكل مباشر أو عبر الخدمات المنصوص عليها في الاتفاق.

ويوم الخميس، قال مسؤول عراقي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء: إن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أوعز لوزير النفط حيان عبدالغني بمواصلة إرسال شحنات الوقود إلى لبنان بما فيها النفط الخاص بمحطات الكهرباء اللبنانية من دون توقف. وأضاف: إن ذلك جاء بعد وقف شركة سومو القابضة (شركة تسويق النفط العراقي) شحنتي نفط بسبب عدم تسليم لبنان مستحقات النفط السابق الذي يعود لعامين كاملين. وكشف عن أن الإجراء العراقي جاء «تفهماً لما يمر به لبنان من ظروف استثنائية بسبب تواصل العدوان الصهيوني على بلدات جنوب لبنان وحاجة المنشآت والمؤسسات اللبنانية إلى العمل بصورة طبيعية»، معتبراً أن الشحنة الجديدة من النفط العراقي يمكن أن تصل خلال سبعة أيام من الآن للاستهلاك.

وفي وقت سابق، نقلت وسائل إعلام لبنانية عن وزير الطاقة والمياه اللبناني، وليد فياض، تأكيده أن الحكومة العراقية وافقت على تفريغ شحنة «الفيول» على الرغم من عدم تسديد بيروت المستحقات المالية المترتبة بذمتها لبغداد، بعدما كان قد أعلن إيقاف العراق تفريغها. وقال فياض إنه تلقى اتصالاً هاتفياً من المدير العام لشركة تسويق النفط العراقية «سومو» أخبره خلالها بموافقة رئيس الحكومة محمد شياع السوداني على إعطاء الإذن بتفريغ باخرة «الفيول» تضامناً مع لبنان وشعبه، ما سيمكن من إفراغ شاحنتي الغاز أويل في معامل الزهراني ودير عمار. وكان الوزير اللبناني قد أعلن، في وقت سابق، أن شركة تسويق النفط العراقية «سومو» قد أوقفت إرسال شحنات الوقود إلى لبنان لعدم تسديد الأموال المستحقة للسنة الثانية على التوالي.

وقال فياض: إنه للشهر الخامس على التوالي، لم يحوّل مصرف لبنان ثمن شحنات الفيول إلى حساب الحكومة العراقية، وبذلك، يصبح لبنان مكشوفاً مالياً أمام العراق، إذ إن الأموال المستحقة لم تحول للسنة الثانية على التوالي. وأضاف: إذا لم تعالج مشكلة تمويل شحنات الفيول العراقي سريعاً، فسيدخل لبنان في عتمة شاملة بعد ثلاثة أيام، مبيناً أن المشكلة معروفة للجميع، ومؤكداً ضرورة تسديد ثمن الفيول، وأي رهان على أن العراق سيعفي لبنان من هذا الثمن ليس في محله.

وانطلقت عملية الاتفاق مع العراق من واقع عدم قدرة لبنان على تأمين السيولة المالية الكافية لسداد كلفة الفيول الذي سيستبدل بفئات مختلفة من وقود الفيول، وقدّم العراق تسهيلات منها تأجيل استحقاق الدفع مدة عام واستخدام الأموال لتغطية كلفة خدمات في لبنان. وقال الباحث بشؤون الطاقة العراقي علي العامري: إن «مستقبل الاتفاقية التي مددت مرتين بات على المحك، بسبب عدم سداد الجانب اللبناني المستحقات المترتبة عليه، لأن هناك ديوناً متراكمة تخص شحنات الوقود إلى لبنان عجز الأخير عن سدادها، وهي تقدر بنحو ملياري دولار. وبيّن العامري أن الاتفاقية بين الجانبين العراقي واللبناني شملت اعتماد سعر الطن المتري لزيت الوقود الثقيل وفق السعر الذي تعتمده شركة تسويق النفط العراقية، على أن تكون عقود الشراء جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

مسؤول: الإجراء العراقي تفهماً لما يمر به لبنان من ظروف استثنائية بسبب تواصل العدوان الصهيوني على بلدات جنوب لبنان وحاجة المنشآت والمؤسسات اللبنانية إلى العمل بصورة طبيعية

وأفاد بأن التعامل من خلال الاتفاقية يجري مع حساب الاعتماد المستندي المفتوح لصالح البنك المركزي العراقي نيابة عن شركة تسويق النفط العراقية، بصورة وديعة مصرفية لمدة سنة واحدة، تجدد تلقائياً باتفاق بين الطرفين في أصول مودعة لدى مصرف لبنان.

وأشار إلى أن الجانب العراقي شدد على استخدام رصيد الحساب كلياً أو جزئياً وفقاً للآلية التي سيتفق عليها مع الجانب اللبناني، لغرض شراء السلع والخدمات لصالح الوزارات والمؤسسات العراقية، على أن يضمن مصرف لبنان استلام الجهات اللبنانية التي تقدم الخدمات للجانب العراقي مستحقاتها باستخدام أوامر الدفع، أو نقدا بالعملة المحلية عند الطلب. من جهته، أوضح الخبير في مجال الطاقة، كوفند شيرواني، أن إيقاف الشحنات من قبل العراق جاء بسبب تراكم الديون المستحقة بذمة الجانب اللبناني، والتي تجاوزت ملياراً و١٠٠ مليون دولار لغاية شهر مارس/ آذار الماضي، ولم تسدد بيروت ما بذمتها من مستحقات مالية منذ مطلع العام ٢٠٢٣. وأضاف شيرواني: أن العراق أرسل في وقت سابق عدة شحنات من مادة الغاز والفيول مساعدات طارئة منذ وقوع انفجار مرفأ بيروت سنة ٢٠٢٠، بالإضافة إلى كميات من المواد الأولية، وكانت متوافقة مع عدة مبادرات دولية.

وذكر الخبير في مجال الطاقة أن الاتفاق الأولي بين الجانبين العراقي واللبناني كان بأن يسدد جزء من المستحقات عن طريق مقايضتها بالمواد الغذائية والخدمات الأخرى؛ لكن الخدمات والمواد الغذائية اللبنانية لم تغط كلفة الصادرات العراقية المرسلة إلى لبنان.

وبين المتحدث نفسه أن «قرار إيقاف شحنات الفيول لم تتضح معالمه فيما إذا كان قراراً سياسياً أو اقتصادياً؛ لكن بالتأكيد تراكم الديون يجعل تسديدها صعبا على لبنان، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة.